سجلت صافي أرباح بلغت 13.3 مليون دينار لعام 2017

«المتكاملة» تقر توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 30 بالمئة

السوق الكويتي يمثل 89 بالمئة من إجمالي إيرادات الشركة للعام 2017

عقدت الشركة المتكاملة القابضة (IHC)، المتخصصة بتأجير المعدات الثقيلة من خلال شركاتها التابعة وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت، اجتماعها السنوي للجمعية العامة العادية للسنة المالية 2017 بنسبة حضور بلغت 99.13% من المساهمين.

وقد أقرت الجمعية العامة العادية توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 30% عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وقد جاءت هذه التوزيعات القياسية نتيجة الأداء المالي القوي للشركة، حيث سجلت «المتكاملة» صافي أرباح بلغت 13.3 مليون دينار كويتي لعام 2017

وحققت نمواً في الأرباح قدره 36%، وذلك مقارنة بأرباح العام 2016 التي بلغت 9.8 مليون دينار كويتي.

وقد تحدث رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة، جاسم مصطفى بودي، خلال الاجتماع عن الأداء المالي الممتاز للشركة واستمرار نموها منذ إنشائها، قائلاً: «منذ تأسيسها قبل أكثر من عشر سنوات، حققت «المتكاملة» نمواً ثابتاً بشكل مضطرد، وسرعان ما عززت مكانتها في السوق كونها تلعب دوراً رئيسياً في دعم قطاع النفط والغاز. واليوم، تعمل «المتكاملة» كشريك رئيسي للعديد من المشاريع الأكثر حيوية وتعقيداً في هذا القطاع، كما تواصل تقديم الحلول التشغيلية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات ا لخاصة بهذه الصناعة.»

جاسم بودي

أداء مالي قوي خلال العام 2017

وفقاً للبيانات المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، فقد سجلت «المتكاملة» نمواً في صافي الإيرادات بنسبة 30%، حيث ارتفعت من 31 مليون دينار كويتي في عام 2016 إلى 40 مليون دينار كويتي في عام 2017. وتعتبر الكويت هي السوق التشغيلي الرئيسي للشركة، حيث يمثل السوق الكويتي 89% من إجمالي إيرادات الشركة للعام 2017.

وأضاف بودي قائلاً: «يعكس الأداء المالي المتين للشركة قوة أسطولنا من المعدات، فضلاً عن خبرتنا التقنية وتقنياتنا الإدارية التي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربحية. مشيراً إلى أن الأداء التشغيلي القوي للشركة أدى إلى تحقيق أرباح صافية تزيد عن الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية.»

توزيعات أرباح قياسية

منذ إنشائها في العام 2007، استطاعت «المتكاملة» باستمرار أن تحقق أرباحاً قياسية مكنتها من دفع توزيعات الأرباح النقدية والأسهم للمساهمين منذ عامها التشغيلي الأول. وخلال العام 2017، قامت الشركة بتوزيع أرباح نقدية بلغت 30% على المساهمين.

الرواد في تأجير المعدات الثقيلة

تعتبر «المتكاملة» شركة رائدة في مجال تأجير المعدات الثقيلة بقطاع النفط والغاز على مستوى دول الخليج العربي، وقد صنفت في المرتبة الثالثة عالمياً والأولى في الشرق الأوسط في مجال تأجير الرافعات المتنقلة، وذلك وفقاً لمجلة Cranes Today Magazine . وبناءً على معايير السلامة العالية ومهارات القيادة التكنولوجية القوية والتميز التشغيلي الذي تمتاز به الشركة، شهدت «المتكاملة» نمواً مضطرداً في أسطول معداتها، حيث نمى عدد المعدات من 1،832 في عام 2014 إلى 2،161 بحلول نهاية العام 2017. هذا، وتواصل الشركة اليوم جهودها للاستثمار بكثافة في توسيع قاعدة معداتها، وقد نجحت بالفعل في تطوير أسطولها بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية.

شريك استراتيجي في قطاع النفط والغاز

منذ بداية عملياتها التشغيلية، واصلت «المتكاملة» التركيز على توفير الاحتياجات المعقدة والمحددة لقطاعي النفط والطاقة. وقد نجحت ببناء سجل حافل باعتبارها دعامة يمكن الارتكاز عليها بثقة للدعم التشغيلي. ولعبت الشركة دوراً هاماً في العديد من مشاريع التطوير البارزة في الكويت، بما في ذلك مشاركتها الحالية في مشروع الوقود النظيف.

ارتفاع التداولات لما يقرب من 3 مليارات دينار

توقعات بنمو العقار بمعدل يزيد عن 20 بالمئة في 2018

رسم بياني توضيحي

طلب على بعض أنواع العقار يرفع متوسط التداولات الشهرية إلى 250 مليون دينار

توقع التقرير الشهري لشركة مدن الأهلية العقارية عودة السوق العقاري المحلي للتحسن وارتفاع مجمل التداولات لما يقرب من 3 مليارات دينار خلال العام 2018 مقارنة مع نحو 2.4 مليار دينار خلال العام 2017، وذلك بعد مضي 3 اعوام من التراجع.

وذكر التقرير أن المؤشرات الأولية وتعاملات الربع الأول من العام الجاري تعزز التوقعات الخاصة بتحسن العقار بمعدل قد يزيد عن 20%، اذا ما تغلبت تأثيرات الدوافع الايجابية العديدة على التحديات التي تواجه السوق خلال الفترة المقبلة.

واوضح التقرير أن متوسط التداولات الشهرية لقطاع العقار من المرجح ان يرتفع تدريجيا ليصل الى 250 مليون دينار في المتوسط مقارنة مع متوسط بلغ نحو 200 مليون دولار شهريا العام الماضي وذلك بدعم من العقار التجاري بصفة رئيسية .

ورجح التقرير أن يتواصل النمو الانتقائي لبعض أنشطة العقار التجاري والسكن الاستثماري والخاص وكذلك في بعض المناطق الجغرافية التي تشهد نموا في الطلب خلال الفترة المتبقية من العام 2018 لاسيما مع اختلاف حجم وطبيعة العرض والطلب بين مناطق الكويت الرئيسية وأهمها محافظة العاصمة ومحافظة حولي والمناطق الخارجية إضافة إلى التباينات القائمة فيما بين قطاعات التجاري والسكن الخاص والاستثماري وغيرها.

وذكر التقرير عدد من العوامل الدافعة لنمو السوق خلال العام الجاري ومنها توقعات تحسن الاقتصاد والطلب العام مع الارتفاع النسبي لأسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.5% على أساس سنوي، ارتفاعًا من انكماش بنسبة 1.1% في عام 2017.

كما اشار التقرير الى تراجع معدلات نمو المعروض من الوحدات العقارية في مقابل ارتفاع انتقائي في الطلب يترافق مع نمو القطاع غير النفطي وخصوصا مع ارتفاع معدل العائد على العقار الى ما بين 6 و7% وهو ما يظل اعلى من معدلات الفائدة التي لازالت منخفضة حتى بعد زيادتها الاخيرة.

كذلك ارجع التقرير النمو المتوقع في السوق الى وصول اسعار بعض العقارات الى مستويات يراها المستثمرون مغرية للشراء وتوقف مسلسل تراجعات اسعار العقار السكني وخصوصا العقار السكني الاستثماري مع عودة طلبات السكن الخاص للنمو، واستمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية، لا سيما في مجال الإسكان والبناء.

واشار التقرير ايضا الى توقع عودة الزخم الى المزادات العقارية الحكومية والخاصة، وكذلك عودة المعارض العقارية للنشاط وذلك بعد صدور قرار تنظيمها من وزارة التجارة بنهاية العام 2017 وضمان حفظ حقوق الشركات العقارية والعملاء.

في المقابل اشار التقرير الى أن هناك عدد من التحديات التي يمكن أن تواصل تأثيرها السلبي على السوق العقاري بشكل عام خلال الفترة المقبلة وأهمها الوضع المالي الهش واستمرار عجز الموازنة الحكومية عند مستوياته المرتفعة نتيجة التأثير الإيجابي المحدود للإجراءات الإصلاحية الانتقائية التي تم البدء في تطبيقها والتي لم تطل البنود الرئيسية المتسببة في العجز وابرزها بندي الدعم الحكومي ورواتب ومزايا العاملين في الجهاز الحكومي.

واوضح التقرير ان توجهات السوق ستتأثر بالتغيرات الديموغرافية ولاسيما استمرار اجراءات زيادة الرسوم على الوافدين وانعكاساتها على قطاع العقار الاستثماري وكذلك التوجهات والسياسات الخاصة بتوزيع القسائم على المواطنين وضوابط بنك الكويت المركزي في شأن تمويل شراء السكن الخاص.

كما اشار التقرير الى احتمالات استمرار تأثيرات الاوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة ولاسيما على الصعيد الإقليمي وما لها من انعكاسات على مناخ الاستثمار ونظرة المستثمرين المحليين والأجانب لمستويات المخاطر في دول المنطقة بشكل عام.

منذ بداية العمل بنظام تقسيم السوق الجديد

«بيان»: خسائر البورصة وصلت 1.28 مليار دينار

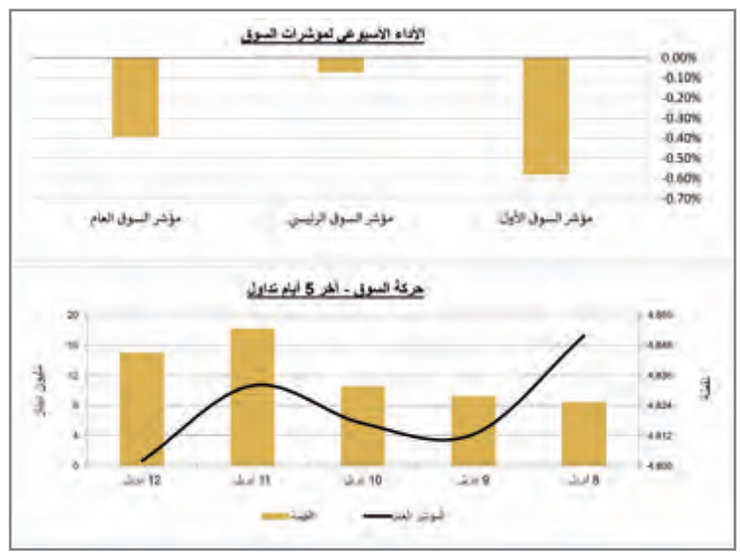

الاداء الاسبوعي لمؤشرات السوق

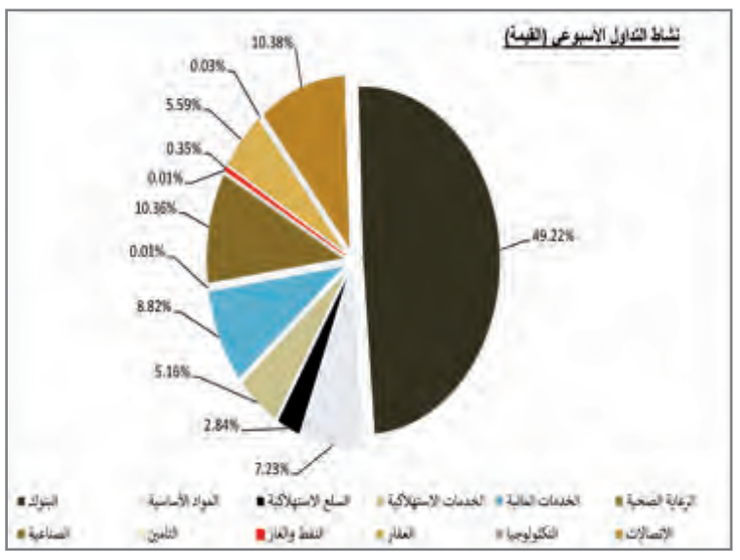

نشاط التداول الاسبوعي

السوق تكبد خسارة أسبوعية بما يقارب الـ 367.58 مليون دينار

القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة تراجعت إلى 26.57 مليار دينار

قال التقرير الاسبوعي لشركة بيان للاستثمار الصادر امس لم تتمكن بورصة الكويت من تعويض خسائرها التي منيت بها في الأسبوع قبل الماضي، لتنهي تداولات الأسبوع المنصرم متكبدة خسائر جديدة لمؤشراتها الثلاثة (الأول والرئيسي والعام)، متأثرة بتزايد الضغوط البيعية على الأسهم القيادية، وخاصة الأسهم المدرجة في السوق الأول والتي تعد أكثر الأسهم استحواذاً على قيمة التداول في السوق حالياً، لاسيما في قطاع البنوك الذي استأثر على ما يقرب من نصف السيولة النقدية خلال الأسبوع الماضي. هذا وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع المنقضي على تراجع نسبته 0.58%، كما سجل مؤشر السوق الرئيسي خسارة نسبتها 0.07%، فيما بلغت نسبة خسارة مؤشر السوق العام بنهاية الأسبوع 0.39%.

وبالرغم من الأداء الجيد الذي شهدته البورصة خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع الماضي، إلا أن مؤشراتها الثلاثة أغلقت في النهاية مسجلة خسائر متباينة على المستوى الأسبوعي، وهو ما جاء نتيجة تزايد الضغوط البيعية على الأسهم القيادية والثقيلة، بالإضافة إلى عودة المضاربات السريعة مرة أخرى في السيطرة على تداولات الأسهم الصغيرة، فضلاً عن حالة ضعف الثقة التي تسيطر على بعض المتداولين حالياً نتيجة عدم توافر محفزات إيجابية تساهم في تنشيط تداولات السوق؛ وهي الأسباب التي تعد كافية لدفع مؤشرات البورصة نحو منطقة الخسائر.

وجاءت الضغوطات البيعية والتراجعات التي شهدتها البورصة في الأسبوع الماضي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وبلوغها أعلى مستوى لها منذ عام 2014، إذ جاء ذلك وسط حالة من القلق والخوف بشأن مستقبل الشرق الأوسط والمنطقة بعد الأنباء التي تواردت عن احتمال نشوب حرب في الأيام القليلة المقبلة، حيث تدرس الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الغرب توجيه ضربة عسكرية إلى النظام السوري، وهو الأمر الذي يأتي مع تحذير المنظمة الأوروبية للسلامة الجوية (يورو كونترول) من ضربات جوية محتملة على سورية، تبعه اتخاذ مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بعض الإجراءات الاحترازية وتعليق بعض رحلاتها.

وعلى الرغم من التأثير السلبي للتوترات السياسية على البورصة، إلا أن افتقار السوق للمحفزات الإيجابية وضعف الاقتصاد المحلي جعلت سوقنا المالي أكثر حساسية للأحداث الخارجية، دون التأثر بأي أحداث إيجابية وهذا يدل على مزيد من ضعف الثقة في بورصة الكويت وهو الأمر الذي رأيناه كثيراً في السنوات الماضية بداية من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مروراً بأحداث الربيع العربي وما تبعها من أحداث سياسية واقتصادية دولية في السنوات الأخيرة. فالتاريخ أثبت أن السوق المحلي غير قادر على التصدي للأزمات المختلفة، وبالتالي إذا تصاعدت حدة التوترات السياسية بشأن الحرب على سورية، لاقدر الله، فإن البورصة لن تكن قادرة على تحمل تبعاتها، وذلك نظراً لأنها تعمل في بيئة اقتصادية ضعيفة وهشة وغير قادرة على التصدي للأزمات غير المتوقعة.

وبالعودة إلى أداء السوق في الأسبوع الماضي، فقد وصلت خسائر البورصة منذ بداية العمل بنظام تقسيم السوق الجديد إلى حوالي 1.28 مليار د.ك.، وهو إجمالي ما فقدته القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة في السوق والبالغ 176 سهم. وقد جاء ذلك في ظل عدم ظهور محفزات إيجابية تساهم في تنشيط التداولات، خاصة فيما يخص الشأن الاقتصادي المحلي؛ كما يأتي ذلك وسط إحجام الكثير من المستثمرين والمحافظ الاستثمارية عن زيادة استثماراتهم في السوق حالياً، مفضلين الترقب وانتظار إفصاحات الشركات المدرجة بشأن نتائجها المالية لفترة الربع الأول من العام الجاري، والتي ستحدد بشكل كبير أهدافهم الاستثمارية في المستقبل القريب.

هذا وتكبد السوق خسارة أسبوعية بما يقارب الـ367.58 مليون د.ك.، حيث تراجعت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة بنهاية الأسبوع إلى حوالي 26.57 مليار د.ك. مقابل 26.72 مليار د.ك. في الأسبوع الذي سبقه، أي بتراجع نسبته 1.36%. فيما بلغت نسبة خسارة القيمة الرأسمالية منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد إلى حوالي 1.28 مليار د.ك.، وبتراجع نسبته 4.61%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

وعلى صعيد التداولات اليومية خلال الأسبوع الماضي، فقد اجتمعت مؤشرات البورصة الثلاثة على إنهاء أولى جلسات الأسبوع في المنطقة الخضراء، وذلك للمرة الأولى منذ تقسيم السوق، وقد جاء ذلك نتيجة عمليات الشراء القوية والنشطة التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية، خاصة في قطاع البنوك، بالإضافة إلى عودة التداولات المضاربية إلى الظهور مجدداً، وسط تركيز تلك التداولات على الأسهم الصغيرة كالعادة. وعلى الرغم من مكاسب البورصة في جلة بداية الأسبوع، إلا أنها شهدت تراجع مؤشرات التداول سواء من حيث حجم التداول أو السيولة النقدية، حيث انخفض عدد الأسهم المتداولة بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 8%، فيما تراجعت قيمة التداول بنسبة 22.94%، لتصل إلى 8.47 مليون د.ك. فقط. هذا ولم تتمكن البورصة في الجلسة التالية من مواصلة تحقيق المكاسب، حيث تراجعت مؤشراتها الثلاثة بشكل لافت على إثر الضغوط البيعية التي عادت مرة أخرى للسيطرة على مجريات التداول في السوق، بالإضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي يقوم بها بعض المتداولين، والتي أدت إلى تراجع أسعار العديد من الأسهم، مما أفقد البورصة كل مكاسبها التي سجلتها في جلسة بداية الأسبوع، حيث تراجعت القيمة الرأسمالية بنسبة بلغت 0.78% أي ما يوازي أكثر من 200 مليون د.ك.

أما جلسة منتصف الأسبوع، فقد تمكنت مؤشرات البورصة الثلاثة من العودة إلى المنطقة الخضراء مجدداً منهية تداولات الجلسة على ارتفاع محدود على وقع عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على بعض الأسهم القيادية، لاسيما بعد إعلان عدد من البنوك المحلية عن نتائجها المالية لفترة الربع الأول من العام الجاري، والتي أظهرت نمو صافي أرباحها مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. هذا وواصلت البورصة تحقيق المكاسب لمؤشراتها الثلاثة في جلسة يوم الأربعاء، وهو ما جاء وسط نمو السيولة النقدية بشكل واضح، حيث ارتفت بنسبة بلغت 72.64%، لتصل إلى 18.17 مليون د.ك. وهو أعلى مستوى لها منذ بداية التقسيم؛ وشهدت البورصة هذا الأداء في ظل تركيز المتداولين على أسهم قطاع البنوك، والتي استحوذت على أكثر من 70% من السيولة النقدية خلال الجلسة. وجاء ذلك قبل أن تشهد البورصة في جلسة التداول الأخيرة من الأسبوع عودة مؤشراتها الثلاثة إلى تسجيل الخسائر مرة أخرى على إثر نشاط الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح والتي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، وعلى رأسها الأسهم القيادية، وهو الأمر الذي انعكس على أداء مؤشر السوق الأول بشكل خاص، والذي كان الأكثر تراجعاً مقارنة مع المؤشرين الرئيسي والعام.

هذا وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 139 سهماً من أصل 176 سهماً مدرجاً في السوق، حيث تراجعت أسعار 74 سهماً مقابل نمو أسعار 56 سهم، مع بقاء 46 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 4.765.63نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.58% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً نسبته 0.07% بعد أن أغلق عند مستوى 4.864.35 نقطة، وأقفل المؤشر العام عند مستوى 4.801.86 نقطة بخسارة نسبتها 0.39%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 69.92 مليون سهم، بنمو نسبته 55.29% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، فيما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 7.63% ليصل إلى 12.28 مليون د.ك.

إطلاق «برستيج الكويت» لاسترداد ضريبة القيمة المضافة لرحلات العمل إلى بريطانيا

اعلن طارق البحر إطلاق Prestige Tax Refund Kuwait لإسترداد الضريبة المضافة على فواتير الفنادق وغيرها من الخدمات لرحلات العمل إلى المملكة المتحدة وايرلندا والنمسا وهولندا وألمانيا والسويد والدنمارك وفنلندا والنرويج .

وأفاد البحر المدير العام للشركة بأن شركة ذي فايف سيز للتجارة العامة هي الوكيل الحصري لشركة Prestige Tax Refund UK وهي من الشركات الرائدة في المملكة المتحدة والمختصة في مجال إسترداد الضرائب بموجب التشريعات الأوروبية .

وذكر أن «برستيج» تقوم بمساعدة الشركات بإسترداد قيمة الضريبة على معظم الخدمات منها الفنادق، والمعارض والمؤتمرات المواصلات والمطاعم وغيرها من الخدمات فقط الإحتفاظ بالفواتير مما يتيح للمسافر التركيز بشكل أكبر على نشاطه التجاري خلال رحلات العمل.

وأضاف أن استرداد هذه الضرائب قد يصل إلى 6 اشهر وهو الأمر الذي توفره الشركة نظرا لان الكثير من المسافرين ليس لديهم الوقت أو القدرة الكافية لمتابعة هذا النشاط وما يسببه من متاعب بسبب القواعد واللوائح الضريبية المربكة ، فان الشركة تقوم بهذا الدور من خلال فريق عمل متخصص ومهني لمتابعة عملية الاسترداد النقدي لهذه الضريبة لديه خبرة التعامل مع كل من الشركات الأجنبية والسلطات الضريبية ذات الصلة.

طارق البحر

يذكر أن الضرائب على في أوروبا يدفعها أهل أوروبا المقيمين فيها ، بحكم أنهم يستفيدوا من هذه الضرائب في صورة خدمات مباشرة من صحة وتعليم وبنية تحتية، ولذلك يتيح النظام الضريبي لغير المقيمين في أوروبا ، استرداد الضرائب المدفوعة عند مغادرة البلد من خلال تقديم الفواتير الشرائية التي قام بها المسافر من اجل استرداد هذه الضريبة لاحقا.

مساع جديدة لإجراء استفتاء على اتفاق بريكست

تطلق الاحزاب البريطانية امس الاحد حملة تدعو الى اجراء استفتاء بشأن اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي (بريكست)، وتؤكد على حق المواطنين البريطانيين وليس فقط السياسيين الادلاء برأيهم بشأن الاتفاق.

ويهدف استفتاء «حملة تصويت الشعب» الى منح الجمهور البريطاني إمكانية ابداء رأيهم في اتفاق بريكست النهائي وما اذا كان سيجعل بريطانيا في وضع أفضل أم أسوأ.

ومن المقرر أن تنطلق الحملة في لندن وسيتحدث خلالها عدد من أعضاء حزب المحافظين الحاكم وحزب العمل المعارض والحزب الليبرالي الديموقراطي وحزب الخضر.

وتقود الحملة حركة «بريطانيا المفتوحة» التي انبثقت عن حملة «البقاء» في الاتحاد الاوروبي الرسمية في استفتاء 2016 وتشمل سبع من المجموعات المعارضة لبريكست تعمل من المكتب نفسه في لندن اضافة الى ويلز وأوروبا.

وقال المدير التنفيذي لحركة «بريطانيا المفتوحة» جيمس ماكغروري «سواء كنا نعتقد ان الحكومة ستفاوض على اتفاق جيد او اتفاق سيء، فإن بريكست أمر مهم».